ملخص أطروحة الدكتوراة الموسومة بـ (آثار عقد الاشغال العامة في القانون اليمني "دراسة مقارنة" بين القانون اليمني والمصري والفرنسي)

تتميز الإدارة بامتيازات وسلطات مؤثرة في عقد الاشغال العامة بكافة مراحله، كون عقد الاشغال العامة أكثر وسائل الإدارة لإنجاز، وانشاء وتطوير كافة المرافق، والمنشأت التي تحتاج إليها في إدارة مرافقها، ومع ذلك، فإن حقوق المتعاقدين مع الإدارة لم تحظَ بالاهتمام الكافي من قبل المتخصصين في اليمن، حيث يفتقر البحث اليمني إلى الدراسات المتخصصة في هذا المجال، ورغم وجود بعض الإشارات إلى حقوق المتعاقد في نظرية العقود الإدارية، إلا أن هذا الجانب لم يتم تناوله بشكل كافٍ.

وتتمثل إشكالية البحث بدراسة الاستفسارات والتساؤلات، المتمثلة بما هي امتيازات الإدارة في مواجهة المتعاقد مع الإدارة؟ وما هي أثار عقد الأشغال العامة على المقاول؟ وما هي حقوق المتعاقد مع الإدارة؟ وهل يتأثر الجانب المالي للمتعاقد في حالة ممارسة الإدارة سلطاتها في مواجهته، وما هو التعويض المناسب للمقاول؟ وللإجابة على هذه التساؤلات يعتمد الباحث على المنهج المقارن والتحليلي، مع التركيز على تحديد السلطات والامتيازات التي تتمتع بها الإدارة، وتحديد الحقوق والتزامات المقابلة للمتعاقد معها، كما تعمل الدراسة على تسليط الضوء على التطورات الحديثة في هذا المجال، وتقديم حلول عملية وقانونية للمشكلات التي قد تواجه تنفيذ عقود الأشغال العامة.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعديل وزيادة مدة الضمان الى خمس سنوات، وإلزام الإدارة والمقاول بتنفيذ العقد على حساب ونفقة المقاول عند تأخر المقاول في التنفيذ حتى لا تتعثر المرافق العامة، كما أوصت الدراسة بضرورة حماية حقوق المتعاقد وتوفير التعويضات المناسبة في حالة تعديل الإدارة لثمن العقد أو تخفيضه.